

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، ياسر الشبلي

المميزون :-

١.

٢.

٣.

٤.

وكيلهم جميعاً المحامي

المميز ضدّه :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٤ تقدم المميزون بهذا التمييز للطعن في القرار

الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٢/٣٨٨) تاريخ الفصل

٢٠١٣/٣/٢٥ والقاضي :- بوضع المتهمين كل من

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وأربعة شهور محسوبة لكل واحد منهم مدة

التوقيف ووضع المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة

له مدة التوقيف .

## وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- (١) القرار الطعين جاء مشوباً بالغموض والقصور في التعليل وعدم صحة الاستدلال والاستنتاج .
- (٢) إن البيانات التي استندت إليها المحكمة يكتنفها الغموض ويعتريها الشك ولا يمكن أن توصل إلى النتيجة التي توصلت إليها .
- (٣) أخطأت المحكمة بطرحها للبيانات الدفاعية عند وزن البينة وعدم الأخذ بها والتي تؤكد عدم تواجد المتهم والمتهم وقت وقوع المشاجرة وأن المتهم حضر من العرس بعد وقوع المشاجرة وأن القرار الطعين مشوب بالخطأ في الوقائع على القانون .
- (٤) أخطأت المحكمة وجاء حكمها مخالفاً للقانون والأصول بما توصلت إليه من نتيجة رغم عدم وجود بيانات مقنعة بحق المتهمين وجاءت بيانات النيابة مبنية على الشك لا على الجزم واليقين .
- (٥) لقد جاء القرار خالياً من مشتملات الحكم الجزائي التي نص عليها القانون .
- (٦) أخطأت المحكمة عندما جرمت المميزين ولم تأخذ بشهادة شهود النيابة ومنها شهادة المشتكى لم يجزم بشهادته من قام بضربه هل هم المتهمون أم من الأشخاص الذين حضروا من العرس والذين قاموا بالتهجم عليه وضربه وهذا ما أكده شاهد النيابة
- (٧) أخطأت محكمة الجنايات الكبرى حين توصلت بتكوين قناعتها على أقوال المشتكى على الرغم جاءت شهادته متناقضة مع بعضها البعض ويكتنفها الغموض وهي متناقضة مع ما ذكره شاهدي النيابة وأن المحكمة طلبت من المشتكى التوفيق بشهادته وبعد جهد جهيد تم التوفيق بشهادته مما يجزم للمحكمة عدم صحة ادعاء المشتكى

(٨) إن المحكمة لم تناقش المشتكي مناقشة قانونية وخصوصاً ما جاء على لسان المشتكي زياد بعد الاستيضاح منه .

(٩) أخطأت محكمة الجنايات الكبرى حين اعتمدت بقرارها على أقوال المشتكي في تكوين قناعتها في ظروف القضية ولم تراع التناقض الجوهرية بشهادة المشتكي والتناقض بشهادة كل من الشاهدين . وبالتناوب جاءت شهادة المشتكي متناقضة مع بعضها البعض ومتناقضة مع ما ذكره كل من الشاهدين وأن التناقض الواضح والصريح لا يصلح لبناء حكم جزائي وأن الشك يفسر لمصلحة المتهم وأن الأحكام الجزائية تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين . وأضيف أكد جميع شهود النيابة العامة بما فيهم المشتكي زياد وشهود الدفاع بأن تجمع كبير من الناس كانوا متواجدين وحضر جمع من الناس والذين قدموا من العرس القريب من مكان وقوع المشاجرة قاموا بالتهجم على المشتكي وضربه .

(١٠) أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ولم تأخذ بالبنية الدفاعية والتي جاءت متسادة ومؤيدة لبعضها البعض حيث أكد شهود الدفاع بأن هناك جمع حضر من العرس وقاموا بالتهجم على المشتكي وضربه وأن المتهم لم يكن متواجداً وقت وقوع المشاجرة وأنه حضر من العرس بعد انتهاء المشاجرة ولم يشاهد أداة حادة في يد المتهم حسن أو باقي المتهمين وأضيف أيضاً أكد شهود الدفاع بأن المتهم لم يكن متواجد وقت المشاجرة ولم يحضر لمكانها علماً أن شهود الدفاع كانوا متواجدين منذ بداية المشاجرة لحين انتهاء المشاجرة . وأضيف خالفت المحكمة الأصول والقانون حيث لم تشير بالقرار الطعين إلى شاهد الدفاع

(١١) أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتجريم المتهمين بجناية التدخل بالشروع التام بالقتل العمد وجناية الشروع التام بالقتل العمد وعلى فرض الساقط والذي لا نسلم به كان على المحكمة تعديل وصف التهمة من الشروع بالقتل العمد إلى الشروع بالقتل القصد حيث أكد المشتكي وشهود النيابة بأن المشتكي من قام بالاتصال بالمتهم وطلب منه الحضور إلى منزله وأن المشرع الأردني وضع قواعد لجريمة القتل العمد

وأوجب القانون أن يكون هناك تدبير وتخطيط مسبق وعزم لارتكاب جريمة وبالرجوع إلى أقوال شهود النيابة والمتهمين تجد عدالتكم بأن المشاجرة وليدة لحظة غضب وقتية . وأضيف أن المشتكي حضر إلى منزل المتهمين وقام بقرع جرس المنزل وخرجت امرأة (والدة المتهمين وزوجة المتهم ) وأخبرته بأنهم غير موجودين وهذا ما ذكر بشهادته وأيضاً هو من قام بالمناداة على المتهم وطلب منه الحضور مما يجزم لعدالتكم بأن لا يوجد أية تدابير وتخطيط مسبق لارتكاب الجريمة .

(١٢) جاءت بيانات النيابة قاصرة وعاجزة عن الإثبات وبالتدقيق في بيانات النيابة تجد عدالتكم لا يوجد أية بيئة لما توصلت له محكمة الجنايات الكبرى نية المتهمين إزهاق روح المجني عليه وما توصلت له محكمة الجنايات الكبرى بتجريم المتهم بجناية التدخل بالشروع التام بالقتل العمد وتجريم المتهم بجناية الشروع التام بالقتل العمد مخالفاً للأصول والقانون وهناك عنصرين يجب أن تتوفر في القتل العمد . عرفت المادة (٣٢٩) عقوبات الإصرار السابق أنه القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكابه جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موصوفاً على شرط أي أنه ليتوفر سبق الإصرار يتوجب توافر عنصرين .

الأول :- العنصر الزمني :- والمتمثل بمرور فترة زمنية كافية بين عزم الجاني على ارتكاب جريمته وقيامه بتنفيذها .

الثاني :- العنصر النفسي :- وهو أن يكون الجاني قد فكر ودبر لارتكاب الجريمة وهو هادئ البال .

قرار محكمة التمييز الأردنية (جزاء) رقم (٢٠١١/٤٦٢) (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠١١/٦/١٤ .

قرار محكمة التمييز الأردنية (جزائية) رقم (٢٠٠٩/١٠٤) (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٩/٣/١١ .

الطلب :- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية وبالنتيجة إعلان براءة و / أو عدم مسؤولية المميزين من الجرائم المسندة لهم .

وبتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٣ رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا بموجب كتابه رقم (٢٠١٣/٢٨٨) كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون مبدئياً أن الحكم جاء موافقاً للواقع من حيث النتيجة ملتصقاً بتأييده .

وبتاريخ ٨/٥/٢٠١٣ وبمطالعة الخطية رقم (٢٠١٣/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :-

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

## التهم التالية :-

١ - جناية الشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً للمواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين .

٢ - جنحة إقلاق الراحة العامة وفقاً للمادة (٤٦٧) عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين .

٣ - جنحة حمل وحيازة أداة حادة وراضة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين .

## الحق العام ضد الأظناء :-

-١

-٢

## التهم التالية :-

١ - جنحة الإيذاء وفقاً لأحكام المادة (٣٣٤) عقوبات بالنسبة للظنين

٢ - جنحة إقلاق الراحة العامة وفقاً للمادة (٤٦٧) عقوبات بالنسبة للظنين

٣ - جنحة إطلاق عبارات نارية بدون داع وفقاً للمادة (١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للظنين

٤ - جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للظنين

٥ - جنحة التهديد بسلاح ناري واستعماله وفقاً للمادة (٢/٣٤٩) عقوبات بالنسبة للظنين

## الوقائىع .....:

تتلخص وقائع هذه القضية كما جاء بإسناد النيابة العامة بأن المتهم كان يعمل لدى الظنين وقد ترتب بزمته مبالغ مالية للظنين وحصلت بينهما خلافات ومشاكل مالية بهذا الخصوص حيث إن المتهم كان قد قام بالتوقيع على شيكات وكمبيالات لصالح الظنين وأن الأخير كان يطالبه بتسديد هذه المبالغ وعلى أثر تلك الخلافات المالية تولد الحقد في نفس المتهم ووالدة المتهم وشقيقه المتهمان وقرروا الانتقام من الظنين وقتله وذلك باستدراجه إلى منزلهم وتنفيذ جريمتهم ولهذه الغاية وفي مساء يوم ٢٠١١/٧/٩ اتصل المتهم بالظنين وطلب منه الحضور إلى منزله بحجة حل الخلافات المالية وتسوية الأمور وجعله يتحدث كذلك مع والدة المتهم وبالفعل توجه

الظنين برفقة الشاهد إلى منزل المتهمين في الزرقاء وقام  
المتهمون بفتح الباب وكان بحوزتهم أدوات حادة وراضة  
وهجموا على الظنين وأمسكوا به وقاموا بضربه وطرحه أرضاً وطعنه بوساطة الأدوات  
الحادة على بطنه واستمروا بضربه وهو ساقط على الأرض وتدخل بعض الأشخاص وتم إسعاف  
الظنين إلى المستشفى وتبين أن الظنين والظنين قد قاموا بضرب  
المتهم وقام الظنين بإطلاق عدة عيارات نارية وقام أيضاً بضرب المتهم  
بوساطة كعب المسدس وكذلك قام الظنين بإطلاق عيارات نارية في الهواء من  
مسدس غير مرخص قانوناً كان بحوزته واحتصل المتهم والظنين على التقارير  
الطبية التي تشعر بالإصابات التي تعرضا لها وتبين أن الظنين مصاب بجرحين طعنيين  
نافذين في البطن أدت إلى جرح في الكبد وفي مسار القولون وأن الإصابة شكلت خطورة على  
حياته وقد تسبب المتهمون والأطباء بإحداث ضوضاء سلبت راحة الأهلين ، وقدمت الشكوى  
وجرت الملاحقة .

#### وبالتدقيق.....

وجدت المحكمة أن الوقائع الثابتة لها في هذه الدعوى والتي تقنع بها ويرتاح لها  
ضميرها تتلخص بأن الظنين المجني عليه ( كان يملك شركة  
ومقرها عمان / شارع الجاردنز وبأن المتهم كان  
يعمل في الشركة المذكورة وفي عام (٢٠٠٨) جرى توقيف الظنين ) ( بقرار صادر عن  
محكمة أمن الدولة على ذمة قضية من قضايا البورصات العالمية وأثناء فترة توقيفه حصل نقص  
في عهدة المتهم ) ( حيث ترتب عليه لصالح الظنين قيمة هذا النقص والبالغة حوالي  
( ٢١ ) ألف دينار وحال خروجه من السجن قام الأخير - ولأكثر من مرة - بمطالبة المتهم  
بالوفاء بقيمة الأجهزة التي كانت في عهده إلا أن المتهم لجأ إلى أسلوب المماطلة  
حتى يوم الواقعة موضوع هذه الدعوى والتي حصلت بتاريخ ٢٠١١/٧/٩ حينما اتصل الأخير  
بالظنين طالباً منه الحضور إلى منزله في مدينة الزرقاء من أجل تسوية موضوع المبالغ  
المستحقة بذمته للظنين ) ( وتوجه الأخير إلى مدينة الزرقاء وكان برفقته الظنين الآخر  
( وشاهد النيابة ) واللدان كانا يعملان لدى الظنين  
( ) ولدى وصولهم إلى منزل المتهم - والذي يسكن في البناية ذاتها التي يسكن  
فيها والده المتهم وشقيقاه المتهمان - وكان الوقت مساءً قام



بالمناداة على المتهم إلا أنه فوجئ بخروج المتهمين من المنزل وقال له أحدهم ( ما إلك عندنا مصاري ) ثم قاموا بحشره بزاوية المنزل من الخارج وكان المتهم ( ) يحمل بيده أداة حادة أما المتهم ( ) فقد كان يحمل أداة راضة ( قنوة ) وأقدموا على ضربه واستمروا في ضربه إلى أن حضر المتهم ( ) من الخارج وكان يحمل أداة حادة ( موس ) ثم أقدم على طعن الظنين المجني عليه ( طعنتين نافذتين في البطن أديتا إلى جرح الكبد ومسار القولون وأثناء قيام المتهمين بالظنين ( ) حصل هرج ومرج وضجيج ونزل الظنين وشاهد النيابة

من السيارة وقاما بإبعاد المتهمين عن الظنين وحصل تدافع فيما بينهم الأمر الذي أدى إلى ضرب المتهم ( ) في منطقة البطن مما أفضى إلى إصابته ببعض الألم إلا أن إصابته كانت شافية ومن ثم حضر عدد كبير من الأفراد ممن كانوا يتواجدون في حفل زفاف مقام بجانب منزل المتهمين وقاموا بالفصل ما بين المتهمين من جهة والظنيين من جهة أخرى وجرى نقل الظنين ( ) إلى المستشفى وأخضع للعلاج الطبي إلى أن استقرت حالته الصحية وثبت بأن الطعنتين اللتان تسبب بهما المتهم ( ) قد أديتا إلى إصابته في الكبد والقولون وبأن الإصابات اللاحقة به شكلت خطورة على حياته وكذلك فقد جرى نقل ( ) إلى المستشفى وخضع للفحص الطبي وتبين أن إصابته بسيطة وصدر التقرير الطبي القطعي بحقه حيث ثبت بأن مدة تعطيله كانت يوم واحد ، أما بالنسبة إلى الظنين فقد صدر بحقه تقرير طبي قطعي وجرى بموجبه إثبات تشكل خطورة على حياته وبأن مدة تعطيله كانت أسبوعين وعلى أثر هذه المشاجرة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة . وعليه ..... وبالبناء على ما تقدم قررت محكمة الجنايات الكبرى ما يلي :-

أولاً :- عملاً بنص المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين ( ) و ( ) و ( ) والظنيين و بجنحة إقلاق الراحة العامة بحدود المادة (٤٦٧) من قانون العقوبات والحكم على كل واحد منهم بالغرامة خمسة دنانير والرسوم . محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف .

ثانياً :- عملاً بنص المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جنحة حمل وحيازة أداة حادة وأداة راضة بحدود المادة (١٥٦) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني .



ثالثاً :- وعملاً بنص المادة ( ١٧٧ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين بجنحة حمل وحياسة أداة حادة وأداة راضه بحدود المادة ( ١٥٦ ) من قانون العقوبات والحكم على كل واحد منهم بالحبس مدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة والراضة حال ضبطها .

رابعاً :- عملاً بنص المادة ( ٢/٣٣٤ ) من قانون العقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن الظنين فيما يتعلق بجرم الإيذاء وذلك لكون مدة تعطيل المشتكي المتهم كانت أقل من عشرة أيام ولقيام الأخير بإسقاط حقه الشخصي وتكليف المشتكي المتهم بدفع رسم الإسقاط .

خامساً :- عملاً بنص المادة ( ١٧٨ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة الظنيين و إطلاق عيارات نارية من دون داع بحدود المادة ( ١١/ج ) من قانون الأسلحة النارية والذخائر ومن جنحة حمل وحياسة سلاح ناري من دون ترخيص بحدود المواد ( ٣ ) و ( ٤ ) و ( ١١/د ) من قانون الأسلحة النارية والذخائر ومن جنحة التهديد باستخدام سلاح ناري بحدود المادة ( ٢/٣٤٩ ) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع في مواجهتها .

سادساً :- وعملاً بنص المادة ( ٢٣٤ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم و ليصبح الجرم الواجب إسناده لهم هو جرم التدخل بالشروع التام بالقتل العمد بالاشتراك بحدود المواد ( ٧٠ ) و ( ٧٦ ) و ( ٢/٨٠ ) و ( ١/٣٢٨ ) من قانون العقوبات بدلاً من جرم الشروع بالقتل العمد بالاشتراك بحدود المواد ( ٧٠ ) و ( ٧٦ ) و ( ١/٣٢٨ ) عقوبات .

سابعاً :- وعملاً بنص المادة ( ٢٣٦ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين و بجناية التدخل بالشروع التام بالقتل العمد بالاشتراك بحدود المواد ( ٧٠ ) و ( ٧٦ ) و ( ٢/٨٠ ) و ( ١/٣٢٨ ) من قانون العقوبات .

ثامناً :- وعملاً بنص المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع التام بالقتل العمد بحدود المادتين (٧٠) و(١/٣٢٨) من قانون العقوبات .

أولاً :- وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بنصوص المواد (١/٧٠) و(٢/٨١) و(١/٣٢٨) من قانون العقوبات قررت المحكمة وضع المجرمين والأشغال الشاقة المؤقتة و مدة ست سنوات وثمانية أشهر والرسوم محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة والراضة حال ضبطها .

ثانياً :- وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بنص المادتين ( ١/٧٠ ) و( ١/٣٢٨ ) وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

ثالثاً :- وعملاً بنص المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات وحيث أسقط المجني عليه الظنين حقه الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً من أسباب التخفيف التقديرية قررت المحكمة تخفيض العقوبة عن المجرمين والأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وأربعة أشهر والرسوم محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة والراضة حال ضبطها .

رابعاً : وعملاً بنص المادة ( ٣/٩٩ ) من قانون العقوبات وحيث اسقط المجني عليه الظنين حقه الشخصي الأمر الذي يعتبر سبباً من أسباب التخفيف التقديرية قررت المحكمة تخفيض العقوبة عن المجرم إلى النصف لتصبح العقوبة هي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

**خامساً :-** وعملاً بنص المادة ( ٧٢ ) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهمين لتصبح العقوبة الواجب تنفيذها بحق

المتهمين

و هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وأربعة أشهر والرسوم محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة والراضة حال ضبطها .

وتنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم لتصبح العقوبة الواجب تنفيذها بحقه هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

وعن أسباب الطعن كافة القائمة على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها وتجريم المميزين كل بما أسند إليه وبالتناوب تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بصحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وأدلتها وبياناتها تبين :-

أولاً :- من حيث الواقعة الجرمية :-

فإن واقعة الدعوى تتحصل في إن المتهم كان يعمل لدى المشتكى كموزع للأجهزة الخلوية التي كان يتعامل بها المشتكى وفي عام (٢٠٠٨) أدخل المشتكى السجن على ذمة قضايا البورصات وخلال وجوده في السجن حصل نقص في عهدة المتهم بمبلغ حوالي واحد وعشرين ألف دينار وبعد خروج المشتكى من السجن طالب المشتكى المتهم بتسديد ما بذمته من مبالغ من بينها شيكات وكمبيالات سبق للمتهم إن حررها لأمر المشتكى .

ويوم واقعة الدعوى اتصل المشتكى بمنزل المتهم عسراً فرد عليه شخص آخر وحكى له تعال الساعة (٩) للتفاهم وبالفعل ذهب المشتكى إلى منزل المتهم في مدينة الزرقاء وكان برفقته الموظف لديه الشاهد ولعدم استدلالهما

على منزل المتهم اتصل المشتكى بالشاهد للدلالة على منزل المتهم ولدى وصولهم بقي الشاهد في سيارة المشتكى والشاهد في سيارته الخاصة حيث قام المشتكى زياد بقرع جرس باب منزل المتهم فردت عليه سيدة كبيرة في السن وعندما أخبرها إن هناك موعد فيما بينه وبين المتهم - أخبرته تلك السيدة إن والد في المستشفى وأولاده معه وفي تلك الأثناء شاهد المشتكى من برداية الشباك فناداه قائلاً (ليش خايف) عند ذلك خرج المتهمون من منزلهم وبعد نقاش أقدم المتهم على ضرب المشتكى بعضاً (قنوة) على كتفه ثم قاموا جميعاً بحشر المشتكى في زاوية وقام المشتكى عليه بتثبيت يدي المشتكى عليه فيما أقدم المشتكى عليه على طعن المشتكى بآلة حادة طعنيتين نافذتين في البطن أدتا إلى جرح الكبد ومسار القولون وأدت هذه الإصابات إلى خطورة على حياته لولا العناية الإلهية أولاً والمعالجة الطبية ثانياً .

هذه الوقائع ثابتة من بينات النيابة وبالأخص منها شهادة :-

(١) شهادة المشتكى

(٢) شهادة الشاهد

(٣) ما جاء بشهادة المتهم شاهد للحق العام .

(٤) ضبط التعرف على المتهم والمبرز بواسطة الشاهد الملازم

(٥) التقرير الطبي بحق المصاب والمبرز بواسطة منظمه الدكتور

ثانياً :- من حيث التطبيقات القانونية :-

فإن من المستقر عليه فقهاً وقضاءً أن جناية القتل العمد بالمعنى الوارد بالمادة (٣٢٩) من قانون العقوبات تتميز عن غيرها من الجنايات الواقعة على النفس بأركان مادية ومعنوية تشتمل على عناصر خاصة تتمثل بتفكير الجاني بالجرم ثم التصميم على ارتكابه واختيار الوقت الملائم ثم هدوء البال ومن ثم التنفيذ وبالتالي فإنه يتوجب التأكيد على كل عنصر من تلك العناصر بدليل مؤكد ومتساند مع باقي الأدلة والعناصر الأخرى ليصبح وقوع القتل بطريق العمد .

كما أن الاجتهاد القضائي مستقر كذلك على أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يمكن لأحد أن يشهد عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع خارجية تستمد من ظروف الدعوى وعناصرها .

#### وفي الحالة المعروضة فإن من الثابت :-

أولاً :- أن المشتكي هو من اتصل بالمتهم وأن من رد عليه شخص آخر خلاف المتهم وحكى له (تعال الساعة التاسعة عندنا للتفاهم) وليس كما ذهبت إليه محكمة الجنايات الكبرى من أن المتهم اتصل بالمشتكي لتسوية الأمور المالية بينهما .

ثانياً :- إن المشتكي زياد وعندما قرع جرس منزل المتهم خرجت عليه سيدة كبيرة في السن وأخبرته أن والد المتهم وأشقائه في المستشفى وطلبت منه أن يرجع بعد عشرة أيام .

ولو أن المتهمين كانوا مصممين على قتله لخرجوا إليه مباشرة وارتكبوا ما صمموا عليه .

ثالثاً :- إن المشتكي وأثناء حديثه مع والدته المتهم شاهد المتهم ، من خلف برداية الشباك ونادى عليه قائلاً (ليش خايف) بمعنى أن المتهم كان يحاول التواري عن أنظار المشتكي ومما يؤكد ذلك ما جاء بإجابة المشتكي على سؤال المحكمة (ولو إنني لم أشاهد المتهم من الشباك كما ذكرت بشهادتي وناديت عليه لما حصلت هذه الواقعة) .

رابعاً :- ما جاء بشهادة شاهد النيابة العامة (.... وكنت أقف أنا بجانب الظنين وكانوا يقولون له (ما إلك عندنا مصاري) وصاروا يصيحوا عليه وقاموا بوضع الظنين بزاوية المنزل من الخارج ... ) مما يستدل منه أن نقاشاً حاداً جرى بين المشتكي والمتهمين .

مما ينبني على ذلك أنه لم يرد من الأدلة القاطعة بأن المتهمين قد صمموا وعزموا على قتل المجني عليه وأن واقعة الدعوى تشير إلى إنها بنت لحظتها مما يجعل الفعل الذي أقدم عليه المتهم يشكل جنائية الشروع التام بالقتل القصد خلافاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠)

من قانون العقوبات والأفعال التي قارفها المتهمون  
التدخل بالشروع التام بالقتل القصد بالاشتراك بحدود المواد (٧٠ و ٧٦ و ٢/٨٠ و ٣٢٦) من  
قانون العقوبات خلافاً لما ذهبت إليه محكمة الجنايات الكبرى وبذلك فإن الطعن بتخطئة محكمة  
الجنايات الكبرى بتطبيق القانون على واقعة الدعوى يكون واقعاً في محله مما يستدعي نقض  
القرار المميز من هذه الجهة .

### ثالثاً :- من حيث العقوبة :-

فإن البحث فيها وعلى ضوء ما توصلنا إليه من حيث التطبيقات القانونية يغدو سابقاً  
لأوانه .

ومن حيث كون الحكم مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد  
عليه فنحيل إلى ردنا تحاشياً للإطالة والتكرار .

لذلك نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها  
للسير على هديه ومن ثم إجراء مقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ١٠/١٠/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ . ع